الصباح الاقتصادية
12
العدد 3108 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 20 شوال 1439 - الموافق 4 يوليو 2018
Wednesday 4 July 2018 - No.3108 - 11 th Year

مؤشرات البورصة تحافظ على ارتفاعها...و«العام» يصعد 59.17 نقطة

البورصة تحافظ على بريقها الأخضر

أنهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الثلاثاء على ارتفاع المؤشر العام 17ر59 نقطة ليبلغ مستوى 4ر4963 نقطة وبنسبة ارتفاع 21ر1 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 7ر117 مليون سهم تمت من خلال 4660 صفقة نقدية بقيمة 3ر30 مليون دينار كويتي (نحو 100 مليون دولار امريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3ر31 نقطة ليصل إلى مستوى 7ر4894 نقطة وبنسبة ارتفاع 64ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 55ر6 مليون سهم تمت عبر 2087 صفقة نقدية بقيمة 7ر4 مليون دينار (نحو 51ر15 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الاول 74ر5 نقطة ليصل إلى مستوى 5000ر9 نقطة بنسبة ارتفاع 51ر1 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 62ر07 مليون سهم تمت عبر 2573 صفقة بقيمة 25ر6 مليون دينار (نحو 84ر48 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (مشرف) بخصوص إعادة هيكلة الشركة علاوة على إفصاح معلومات جوهرية من بنك وربة وإعلانا حول المعلومات الشهرية عن صندوقي (ثروة للاستثمار) و(ثروة الإسلامي).

كما تابع هؤلاء إعلان بورصة الكويت تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة وأخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (تحصيلات) و(بيان) و(أعيان ع) و(المعامل) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(الوطني) و(زين) و(الدولي) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (وثاق) و(سنام) و(مشاعر) و(مراكز).

وشهدت الجلسة ارتفاع أسهم 67 شركة وانخفاض أسهم 29 أخرى في حين كانت هناك 26 شركة ثابتة من إجمالي 122 شركة تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة (بورصة الكويت) حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية للتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات. ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لأليات العرض والطلب المطبقة.

لتدريب 1000 طالب على مدى العامين المقبلين

«مشاريع الكويت» تجدد اتفاقية الشراكة مع إنجاز الكويت

ليلى المطيري في لقطة تذكارية مع إيمان العوضي

أعلنت شركة مشاريع الكويت (القابضة) عن تجديد اتفاقية الشراكة مع مؤسسة إنجاز الكويت غير الحكومية التي تشجع على خدمة المجتمع من خلال تطوع المهنيين لتدريب الشباب والشابات في المدارس والجامعات. وسيعمل المتطوعون من شركات مجموعة شركة المشاريع بموجب هذه الاتفاقية على تدريب 1000 طالب على مدى العامين الدراسيين المقبلين.

ووفقا للاتفاقية فإن موظفين من شركات المجموعة سوف يتطوعون من أجل تقديم برامج إنجاز التدريبية لتلاميذ المرحلتين المتوسطة والثانوية وطلاب الجامعات في مجالي ريادة الأعمال والاستعداد للعمل والثقافة المالية. وستبدأ البرامج التدريبية مع بداية العام الدراسي في شهر سبتمبر 2018، وتستمر حتى يونيو 2020.

وبهذه المناسبة قالت الرئيس التنفيذي لمؤسسة إنجاز الكويت ليلى هلال المطيري «إننا نشعر بالفخر والسعادة للعمل عن كثب مع شركة مشاريع الكويت التي تعتبر من أهم الداعمين للدور الذي تقوم به إنجاز الكويت. لقد أتاح لنا الدعم الذي قدمته شركة المشاريع فرصة العمل على تمكين شباب الكويت، كما تبرهن مثل هذه الاتفاقيات أهمية الشراكات مع القطاع الخاص. إن عدد المتطوعين الذين يمثلون شركة مشاريع الكويت في الأنشطة المختلفة التي قمنا بتنظيمها، والوقت والجهد الذي عملوا على تخصيصه في سبيل تدريب الطلاب يؤكد أهمية العمل الذي تقوم به إنجاز عبر الاستثمار في مستقبل الكويت من خلال تثقيف الشباب وزيادة الوعي من أجل تعزيز ثقافة ريادة الأعمال».

من جهتها قالت المدير التنفيذي لاتصالات المجموعة في شركة المشاريع ايمان العوضي «نحن سعداء بتجديد شراكتنا مع مؤسسة إنجاز الكويت لعامين دراسيين جديدين. لقد وفر تعاوننا السابق مع إنجاز فرصة تواصل المتطوعين بشكل مباشر مع الطلاب، وإعطائهم فكرة عن خياراتهم الوظيفية المستقبلية. إننا نتطلع إلى تعزيز ثقافة التطوع داخل شركات المجموعة حيث يشارك موظفونا معارفهم وخبراتهم مع الشباب في مجتمعنا». يذكر ان شركة المشاريع وقعت الاتفاقية الأولى مع إنجاز الكويت في شهر يونيو 2016 بهدف تدريب 1000 طالب على مدار عامين دراسيين. وقد تطوع أكثر من 30 موظفا من موظفي شركة مشاريع الكويت، وبنك برقان، ومجموعة الخليج للتأمين، وOSN، وشركة العقارات المتحدة، وشركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية وشركة كامكو للاستثمار للمشاركة في هذه المبادرة.

بعد مرور أكثر من 4 سنوات على صدور القرار

«مدن الأهلية»: تسهيل تملك الأجانب للعقار يستقطب 30 مليار دولار للكويت خلال 5 سنوات

السوق العقاري الكويتي يحتاج للتطوير

حثت شركة مدن الاهلية العقارية الجهات المعنية بقطاع العقار في الكويت على مراجعة الاسباب التي حالت دون التنفيذ الفعال لقرار مجلس الوزراء بالسماح للأجانب بتملك العقار وذلك بعد صدوره بنحو 4 سنوات.

واشارت الشركة في تقرير لها الى ان الشروط والضوابط التي تم وضعها لتنفيذ القرار حالت دون دخول استثمارات اجنبية كبيرة الى السوق العقاري المحلي. وكشف التقرير عن ان السنوات الاربع الماضية شهدت عدد محدود من قرارات الموافقة بالتملك العقاري لأفراد من جنسيات عربية واجنبية قليلة.

ودعا التقرير الى مراجعة الشروط وتخفيفها وقيام مجلس الوزراء بتفويض جهة محددة يمنح الموافقات بالتزامن مع امكانية فتح مناطق معينة للاستثمار الاجنبي وخصوصا المناطق التي تتركز فيها الجاليات الاجنبية وعقارات السكن الاستثماري والتجاري او البدء بالسماح لشريحة الاجانب المقيمين في الكويت وفق ضوابط معينة وواضحة واجراءات اسرع.

واقترح التقرير ان يتم دراسة امكانية فرض رسوم على تسجيل العقارات للأجانب مع الاسترشاد بما هو معمول به في بعض دول مجلس التعاون ولاسيما الامارات والتي نجحت في استقطاب استثمارات عربية واجنبية ضخمة عبر قطاع العقار وذلك لفتح المجال امام التملك المباشر دون اللجوء الى اساليب غير مباشرة منها المحافظ العقارية او الشراء باسماء مواطنين.

واضاف التقرير ان الاحصاءات الحديثة تشير الى ان الاجانب

دراسة إمكانية فرض رسوم على تسجيل العقارات للأجانب مع الاسترشاد بما هو معمول به في بعض دول مجلس التعاون

يستحوذون على نحو 20 % بقيمة 16 مليار دولار من حجم صفقات قطاع العقار في امارة دبي فقط والمقدر سنويا بنحو 80 مليار دولار سنويا.

كما تشير الاحصاءات الى ان المستثمرين من الهند والسعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وباكستان وايرلندا يستحوذون على 80% من مجمل الاستثمارات الاجنبية في عقارات دبي لعام 2017.

واشار التقرير الى ان تسهيل اجراءات فتح قطاع العقار جزئيا للاستثمار الاجنبي يمكن ان يحقق مصلحة المستثمرين الاجانب ولاسيما المقيمين من ذوي الدخل المرتفع والمطورين العقاريين على اختلاف تخصصاتهم والحكومة في نفس الوقت من خلال الرسوم او الضرائب المحتمل فرضها.

واضاف التقرير ان السماح بتملك الاجانب للعقار سيؤدي الى ضخ اموال جديدة في سوق محلي يعاني من الركود منذ نحو 4 سنوات كما سيترتب عليه انتعاش لقطاعات عديدة مرتبطة بهذا القطاع المهم، فضلا عن تعزيز جاذبية الكويت للاستثمار الاجنبي بشكل عام وبما يتماشى مع رغبة الحكومة في تخفيض مبالغ تحويلات العاملين الاجانب من جهة والمساهمة في زيادة استثماراتهم في بعض القطاعات الاخرى من جهة اخرى.

وتوقع التقرير ان تستقطب الكويت استثمارات اجنبية في قطاع العقار تتجاوز 30 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة في حال تم تسهيل اجراءات تملك الاجانب ولاسيما الوافدين للعقار اسوه بتجربة دبي في هذا المجال.

ويرى التقرير ان تلك التقديرات واقعية ولا تمثل سوى 20% من مجمل تحويلات الاجانب المتوقعة في الكويت خلال السنوات الخمس المقبلة والمقدرة بنحو 150 مليار دولار بمتوسط 30 مليار دولار سنويا.

واشار التقرير الى ان هذا القطاع يحظى بجاذبية كبيرة للمستثمرين الاجانب وخصوصا من فئة المقيمين لأغراض تملك السكن الاستثماري او التجاري وكذلك من قبل شركات التطوير العقاري الاقليمية والعالمية. كما تتقدم شركات عقارية سنويا بعدد كبير لملفات وافدين إلى مجلس الوزراء للسماح لهم بتملك عقارات، وذلك بعد استكمال المتطلبات والشروط الخاصة، بتنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات في الكويت.

وكان مجلس الوزراء اقر في منتصف ابريل 2014 حق تملك العقار السكني للوافدين الأجانب في البلاد، للعقار سواء شقة أو أرض أو بيت استنادا الى مراسيم سابقة اهمها المرسوم رقم (5 لسنة 1959) بقانون التسجيل العقاري والقوانين المعدلة له، والمرسوم بالقانون رقم (74 لسنة 1979) بتنظيم تملك غير الكويتيين للعقارات المعدل بالمرسوم بالقانون رقم (119 لسنة 1986)، وأن يكون تملكهم وفقا للشروط الواردة في المادة 3 من المرسوم بالقانون رقم (74 لسنة 1979) المشار إليه والشروط الواردة في قرار مجلس الوزراء الصادر في هذا الشأن وأهمها حسن السير والسلوك والراتب ومعرفة مصدر الأموال وموافقة وزير الداخلية.

«كامكو»: بورصة الكويت تحتل «وصافة» أفضل الأسواق الخليجية خلال يونيو الماضي

قالت شركة كامكو للاستثمار الكويتية إن بورصة الكويت أنهت تداولات شهر يونيو الماضي كثاني أفضل الأسواق الخليجية إثر قرار (مورغان ستانلي) بضم بورصة الكويت إلى المراجعة السنوية القادمة لتصنيف مؤشر الأسواق الناشئة مما ساهم في صعود كافة المؤشرات.

وأضافت (كامكو) في تقرير متخصص أصدرته أمس الثلاثاء حول أداء أسواق المال الخليجية خلال يونيو الماضي أن مؤشر السوق العام في بورصة الكويت شهد نموا بنسبة 3ر3 في المئة في حين ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1 في المئة خلال نفس الشهر.

وأوضحت انه من حيث الأداء منذ بداية العام حتى الآن في سوق الكويت فقد ارتفع مؤشر (توموسون رويترز) للعائد الإجمالي للأسهم الكويتية بنسبة 1ر7 في المئة إذ جاء في المركز الثاني كأفضل الأسواق الخليجية أداء خلال تلك الفترة وارتفع المؤشر بنسبة 2ر4 في المئة خلال يونيو الماضي.

وذكرت أن ردة فعل مؤشر السوق السعودي (تداول) كانت إيجابية تجاه الإعلان المرتقب عن ترقية السوق وضمه إلى مؤشر (مورغان ستانلي) للأسواق الناشئة إذ بدأ المؤشر رحلته التصاعدية منذ بداية العام مرتفعا بنسبة 9ر1 في المئة في يونيو.

وبينت أن مؤشر سوق أبوظبي العام انخفض بنسبة واحد في المئة في يونيو كما اتجه ايضا الأداء القطاعي نحو عدد أكبر من القطاعات الخاسرة مقارنة بالقطاعات المرتفعة.

ولفتت إلى أنه بعد تراجع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 3ر3 في المئة في مايو 2018 واصل المؤشر تراجعه في يونيو 2018 وكان الأسوأ أداء على مستوى كافة دول مجلس التعاون الخليجي حيث انخفض بنسبة 4ر8 في المئة على أساس شهري وأغلق عند مستوى 2821 نقطة على خلفية تراجع معظم المؤشرات القطاعية باستثناء مؤشري قطاع الصناعة وقطاع الاتصالات.

وذكرت أن بورصة قطر كانت من ضمن الأسواق الرابحة في يونيو الماضي «وما زالت احدى أفضل الأسواق على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث الأداء منذ بداية هذا العام وحتى الآن» إذ ارتفع مؤشرها 20 بنسبة 6ر1 في المئة على أساس شهري في يونيو الماضي.

وقالت إن مؤشر بورصة البحرين ارتفع بنسبة 6ر3 في المئة على أساس شهري على خلفية المكاسب التي حققتها قطاعات السوق بقيادة قطاع الاستثمار والبنوك التجارية وكان معامل انتشار السوق قويا حيث ارتفعت أسعار 13 سهما خلال يونيو بينما شهدت 4 أسهم انخفاضا في أسعارها مقارنة بمستويات شهر مايو 2018.

وأضافت أن مؤشرات سوق مسقط للأوراق المالية واصلت تراجعها للشهر الرابع على التوالي في يونيو الماضي حيث انخفض مؤشر (سوق مسقط 30) بنسبة 8ر0 في المئة.

«التجاري»: تحديث بيانات البطاقة المدنية عبر تطبيق البنك على الهواتف الذكية

أعلن البنك التجاري الكويتي عن إطلاق خدمة تحديث بيانات البطاقة المدنية وهي خدمة جديدة ومبتكرة وتأتي في إطار سعي البنك الدائم لتطوير الخدمات الالكترونية وتسهيل التواصل مع العميل لإنجاز كافة المتطلبات التي تؤهله للحصول على الخدمات المصرفية المبتكرة التي يقدمها البنك.

وفي تعليقه على الخدمة الجديدة، قال حميد إبراهيم سلمان - المدير العام لقطاع الخدمات المصرفية للأفراد «نسعى في البنك التجاري الكويتي دوما إلى إتباع أفضل الأساليب التقنية وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لتوفير خدمات مرنة لعملائنا في كافة الأوقات». وتابع مبينا أن التجاري هو من أوائل البنوك التي تقوم بتقديم هذه الخدمة على مستوى الكويت والتي تأتي ضمن مجموعة من التحسينات والإضافات التي قام بها البنك للخدمات المقدمة عبر تطبيق البنك للهواتف الذكية، مما يجعل التطبيق الخيار المفضل والأسرع لباقة كبيرة من الخدمات المميزة والتي تواكب مميزات التكنولوجيا و تطلعات العميل.